معركتنا التاريخية الكبرى: الاسرائيليون والامريكيون سينهزمون ابتداء من لبنان.. لماذا وكيف؟

عبد الامير الركابي*

■ ليس من الصعب على المرء ان يكتشف حجم الارتباك الذي تعاني منه القيادة الاسرائيلية، منذ ان نفذت المقاومة في جنوب لبنان، عمليتها الناجحة، وتمكنت من اسر جنديين اسرائيليين، وقتلت ثمانية اخرين. الاهم من الارتباك، هو الاندفاع غير المحسوب، والخالي من الابداع، لا بل الغبي، فلقد اظهرت حكومة ايهود اولمرت، خراقة لا تحسد عليها، حين تبنت منطق التصعيد الاهوج، مطبقة نفس اسلوب التدمير والحصار، الذي تتبعه في غزة والاراضي الفلسطينية الاخرى، ردا على عملية خطف جندي اسرائيلي، من قبل المقاومة الفلسطينية، فلقد نسي حكام اسرائيل وقادتها العسكريون، ان حزب الله ليس حكومة حماس، ولبنان ودولته ليسا السلطة الفلسطينية، وخلال اكثر من اسبوع من التدمير والقتل الاهوج وتقطيع اوصال بلد مستقل ذي سيادة، كان على اسرائيل ان تصطدم بالحقيقة المرة، وتعرف متاخرة بان نهج الابادة العسكرية، المسلطة على اللبنانيين، وعلى حكومتهم، وجيشهم، وبنيتهم التحتية، امر لن يكون مقبولا من احد، وانه سوف يؤدي الى وحدة اللبنانيين، والى رفض دولي، وفي العالمين العربي والاسلامي.

الغريب في الامر، ان تعلن القيادة الاسرائيلية بان عملها المدمر والشامل في لبنان، يمكن ان يستمر الى ما يقرب من ثلاثة اشهر، واذا كان عدد القتلى اللبنانيين، ممن سقطوا بسبب القصف خلال الاسبوع الاول قد بلغ 250 شخصا، جلهم من المدنيين، فالمتوقع والحالة هذه، ان يكون ثمن حرب اسرائيل الحالية، اكثر من ثلاثة الاف قتيل لبناني، ناهيك عن الالاف من الجرحى، ومن الدمار الهائل والفظائع، لكن هذا كله، لن يفضي حسب المنطق العسكري، الى نتيجة مقبولة، فسياسة القصف الجوي لوحدها لن تؤدي الغرض، ولا بد اذا اراد الاسرائيليون ان يوجهوا ضربة حقيقية، وموجعة لحزب الله، من ان ينتقلوا الى الحرب البرية، الامر الذي سيكلفهم الكثير جدا، ويحولهم الى صيد سهل، على يد مقاتلين متمرسين، ويقاتلون في ارضهم، واصبحت لديهم خبرة كبيرة في المواجهة، مع الجيش العبري.

والاشهر الثلاثة المخصصة لحرب اسرائيل على لبنان، لن تؤدي حتما الى تآكل قوة حزب الله، بل على العكس سوف تزيدها، وهنالك قوى لبنانية وطنية بدأت التعبئة منذ الان، في مقدمتهم الشيوعيون، وقوى اسلامية وتحررية وقومية، من كل الاتجاهات، لا بل من جميع الطوائف اللبنانية، بما يشير الى تشكل «جبهة مقاومة وطنية» تشمل كافة اللبنانيين، بالتحالف مع الجيش اللبناني، الذي يتعرض الان للاستهداف بقوة، ونحن نتحدث عن مجتمع مقاتل، يختزن خبرات قتالية غير عادية، اكتسبها من اكثر من ثلاثة عقود من الحرب، ومن تجربة حضور المقاومة الفلسطينية في ارضه. وبقدر ما يعمد الاسرائيليون الى وضع اللبنانيين باجمعهم تحت طائلة الاستهداف، من دون تفريق، فان الاصوات المعارضة لما اقدم عليه حزب الله تتراجع، وزخم اللحمة الوطنية، واتجاهات تبلور «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية الشاملة» يصبح هو الغالب.

ويا لها من نتيجة كارثية يسعى لها جيش العدوان الاسرائيلي، فبدل ان يكون في لبنان حزب، او قوة مقاومة واحدة، دخلت حتى الان حركة «امل» في تحالف وثيق مع حزب الله، وشكلا معا غرفة عمليات وقيادة ميدان مشتركة، ولن يطول الوقت حتى تلتحق قوى اخرى بالمقاومة، وسوى الشيوعيين والحزب القومي الاجتماعي، سيضم اطار المقاومة الوطنية اللبنانية، عشرات القوى والحركات والاحزاب، ولا احد وقتها يمكنه ان يضع حواجز، او اسوار صينية بين المقاومة الفلسطينية، والمقاومة الوطنية اللبنانية، الامر الذي سيحيي زمن «المقاومة»، ويعيد لبنان الى عهود ظن الاسرائيليون والامريكيون، انها اصبحت من الماضي.

خراقة الخطة التي يعتمدها القادة العسكريون، والحكومة الاسرائيلية، تتجلي في مواضع اخرى مهمة، فهل اسرائيل قادرة على تحمل اثار القصف الموجه من المقاومة اللبنانية نحو مدنها، والى اي مدى يمكنها ذلك، وماذا سيكون انعكاس تطور القصف من الجانب اللبناني، بحيث يصل الى العاصمة تل ابيب، وهل اسرائيل قادرة حتى من الناحية العسكرية البحتة، ناهيك عن الجوانب النفسية والاقتصادية، على خوض معركة متواصلة، تديم زخمها على مدى ثلاثة اشهر، من دون توقف، وبالحجم الذي يتطلبه احكام السيطرة على بلد مثل لبنان، من المستحيل اغلاق حدوده، او التحكم التام بسواحله الطويلة نسبيا، وتضاريسه المتنوعة، والتي لا تخلو من وعورة، وبنيته المدنية، وتداخل الريف والمدينة على امتداد غالبية مساحته (المقصود سعة مساحة غابة الاسمنت المعروفة في حروب المدن).

خلال الايام السبعة المنصرمة، كانت اسرائيل مضطرة لان تترك مائة طائرة في سماء لبنان، في وقت واحد، واول نقاط ضعف طاقة اسرائيل على ادامة زخم هذا الجهد، ظهرت بصورة ازمة وقود طائرات، بادرت امريكا والمملكة العربية السعودية الى حلها على عجل، الا ان الجيش الاسرائيلي، لم يسبق له ان خاض حروبا طويلة متواصلة، وتحتاج الى جهود تعبوية ضخمة، وهو اذا ما اراد ان يفعل ذلك، عليه ان يعيد الكثير من قواعد بنيته الاساسية، وخسارة اسرائيل المادية والاقتصادية، ستكون اكبر بكثير من طاقة دولة اسرائيل ومن حجمها وتركيبها، ان ربع المجتمع الاسرائيلي يعيش الان في الملاجئ، وهذا العدد مرشح للزيادة، وقد يصل الى النصف او اكثر، مما يعني شللا تاما لعملية الانتاج، مع توقف كلي لدورة الاستثمار، ولصناعة السياحة التي انهار موسمها الحالي كليا، وصورة الصواريخ وهي تدك تل ابيب، اذا حدث ذلك، لن تمحى. ومن المستحيل بعدها، ان يبقى لاسرائيل نفس المغزى، في نفوس وعقول اولئك الذين ما زالوا يفضلون العيش فيها، او في نفوس وخيال العرب، واذا تحفظنا كثيرا، ولم نبالغ، فان المعادلة التي تترتب على العناصر البسيطة الموضوعة امامنا هنا، تعني على الارجح، كلمة واحدة لاثاني لها على الاطلاق: انهيار دولة مصطنعة.

الغباء كلمة تتردد كثيرا الان، في الاوساط المفكرة داخل اسرائيل. لا توجد اية خطة او تصور للمعركة الحاليه، او لابعادها على الجانب الاسرائيلي، والبعض يحذر من استمرار الوهم السائد في العالم العربي، عن «عقلانية» اسرائيل، وعن دقتها في رسم سياساتها، الشيء الوحيد الذي تغير اليوم في العقيدة الاسرائيلية، هو حسم موضوع «الثمن»، فقد تمكنت النخبة الصهيونية الحاكمة من تكريس مفهوم يقول: (نعم لا بد من دفع ثمن مقابل هدف القضاء على الارهاب)، وهذا المبدأ الطارئ، هو تطوير لمذهب المحافظين الجدد في الولايات المتحده. ولكن هل اسرائيل قادرة بالفعل، مثلها مثل عملاق كالولايات المتحدة الامريكية، على دفع اثمان كبيرة، واستيعاب نتائجها؟ وما هو يا ترى مقدارالثمن الذي تستطيع دفعه؟ ان حسابات من نوع تلك التي يعلنها القادة العسكريون بين فينة واخرى، عن عدد الصواريخ التي يمتلكها حزب الله، لا تستند الى اية مصادر يمكن الركون اليها، فالاسرائيليون عاجزون امنيا واستخباراتيا، عن ان يقدموا اي رقم صحيح عن تلك الصواريخ واعدادها، وعليه فان احتمال ان تكون هذه ضعف ما يقوله الاسرائيليون الان، او حتى اكثر بثلاث مرات، امر غير مستبعد، ولا شيء ينفيه، وما ينطبق على عدد الصواريخ، ينطبق كذلك على منصات الاطلاق، فبالامس قال قائد سلاح الجو الاسرائيلي بان نصف عدد هذه المنصات، قد تم تدميره، وهو يستند بذلك، الى عمليات القنص الجوي الذي يمارسه سلاح الجو الاسرائيلي، مستهدفا منصات الاطلاق التابعة لمقاتلي حزب الله، بعد تنفيذها مهماتها مباشرة، لكننا لا ندري على اي اساس قدر هو العدد الاصلي لتلك المنصات، ولا من اين جاء بالرقم الاصلي، قبل ان يفترض انه قد دمر نصفه.

هراء، لا يدخل حتى في نطاق الحرب النفسية الفعالة، خاصة وان اجمالي «الخطة» الموضوعة من قبل الجيش الاسرائيلي، معرض لان ينسف كليا، ويكفي ان تبدأ المقاومة باستعمال الصواريخ المضادة للطائرات، حتى تتغير الحسابات راسا على عقب، والاغلب ان هذا سيحدث، ولكن وفق تقديرات مرسومة بدقة. وعندها سوف لن يعود حتى سلاح الجو، الذي هو السلاح الوحيد الذي تملك اسرائيل ان تستخدمه بفعالية، وباقصى طاقته التدميرية، لن يعود حتى هذا مفيدا كما هو الان، وكما حيدت او تم تقليص فعالية البوارج البحرية، بعد اصابة احدى البوارج المتطورة تقنيا قبالة شاطئ بيروت، ستتقلص وقتها فعالية الطيران الحربي، وهذا سيطيل بالتبعية، المدى الذي افترضه الاسرائيليون حتى الان للمعركة، وبدل الاشهر الثلاثة، قد يكون من الاصوب بعدها ان نتفق ولو جدلا مع القيادة العسكرية الاسرائيلية على فترة ستة اشهر على اقل تقدير، قد تكون كافية للوصول الى فرضية خرقاء، تقول بانه بالامكان تدمير قدرات المقاومة اللبنانية..

ليست هذه كل الانباء السيئة التي يجب ان يتوقعها الاسرائيليون، وقبل ان يستوعب هؤلاء ما تعنيه حرب تمتد لستة اشهر، وفق الزخم الحالي، على اسرائيل وبنيتها ووجودها، مع ما يمكن ان ينفتح من افاق في العالم العربي والاسلامي وداخل لبنان، من المفيد ان يدركوا اثار الحمل الباهظ لتلك الحرب على الجبهة المؤيدة الان لاسرائيل، عربيا، وان لا ينسوا العراق، حيث تتمثل اهم ركائز استراتيجيا الولايات المتحدة الامريكية كونيا، ومن الصعب كذلك نسيان سورية، التي يقحمها الاعلام وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين كل يوم في ما يجري، وليس من المستحيل ان تتطور على وقع الشروط الناشئة عن المواجهة الحالية، اصطفافات عراقية تخترق الاستقطاب الطائفي، الذي اججه الامريكيون عمدا، وبتخطيط ورعاية مباشرة ومدروسة، وليس من المستحيل بالمطلق ايضا، توقع بداية حرارة قد تتصاعد من جبهة «الجولان» السورية، وهذا التطور الاخير، لم يعد هنالك ما يمنعه على الاطلاق.

فالفرصة الان سانحة ونموذجية، خاصة اذا ما نضجت الاوضاع في العراق، على وقع المجريات الحالية باتجاه «وحدة مقاومة وطنية عراقية شاملة»، فاسرائيل ستكون وقتها غارقة في الوحل، ومقيدة، وضعيفة، والولايات المتحدة عاجزة، وغير قادرة على خوض حرب اضافيه، تشمل سورية، مما يجعل الجبهة السورية اشبه بالقشة التي ستقتل الوحش، والامر لن يتطلب من سورية حربا مكلفة، بل ادخالا لصواريخها المتوسطة الى جانب صواريخ المقاومة اللبنانية، ولن نتحدث بالطبع عن المتغيرات الشاملة في المزاج القومي والاسلامي، ولا في المشاعر والتغيرات الفكرية والسياسية، وحتى الاجتماعية المتوقع حدوثها مع استمرار المعركة الحالية، وكل هذا يعزز ويرجح، لا بل يفرض لحد الالزام دخول سورية المعركة.

هل يجوز ان نتوقع اختراقات مضادة؟ حسب علمنا، فان قوات المقاومة اللبنانية، قد وضعت في اعتباراتها خطوات من هذا النوع، محسوبة، وسيتم تنفيذها في الوقت المناسب، والاولويات على هذا الصعيد موضوعة بناء على منطق ردة الفعل التي تنتظر العدو لكي يبررها هو بنفسه، فاستعمال الاسلحة المضادة للطيران، على سبيل المثال، مؤجل حتى يكون العدو قد بالغ في ايذاء اللبنانيين جميعا، مما يعطي خطوة الانتقال الى استعمال الاسلحة المضادة للطيران، تبريرا وطنيا، ويجعل اثرها النفسي شاملا لدى اللبنانيين ككل، وهو ما ستسهل ترجمته عمليا في ميدان المقاومة الشاملة للعدوان. ولكن الامر لن يقتصر على تلك الخطوة، فالمقاومة وضعت في جدول اعمالها الاستراتيجي، القيام باختراقات مضادة على الارض، ان بضعة الاف من المقاتلين «الاستشهاديين» ينتظرون الان لحظة عبور الحدود الشماليه للكيان الصهيوني، وهم سيقدمون على هذه الخطوة، ردا على ايغال العدو في استباحة الارض والسيادة اللبنانيتين، وعقابا له على كسره المحرمات، عند ذاك سيكون احتلال بعض المستوطنات، واسر بضعة مئات من الجنود والمستوطنين والسكان الاسرائيليين، امرا مبررا حسب اي منطق حربي، فلا قانون في العالم يقول، ان الحروب يجب ان تخاض وفق حقوق استباحة حصرية لطرف من اطرافها من قبل طرف آخر.

من يستطيع وقتها ان يمنع اللبنانيين من الشعور بـ«الفخر الوطني»، ومن يمكنه ان يحاجج عند ذاك، ضد نهج «العودة الى منطق المقاومة»، وحين نكون قد وصلنا الى تلك اللحظة، فهل من الممكن الحديث فقط عن (مزارع شبعا والاسرى الثلاثة او حتى الاسرى العرب مجتمعين؟) لقد تجاوزت المعركة النطاق المحلي اللبناني، منذ اليوم الاول، ولن تقبل المقاومة اللبنانية، لاي سبب كان، سوى بالمفاوضات الشاملة، اي بادراج القضية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي للارض السورية، واجمالي وضع اسرائيل في المنطقة، وفي العمق مسألة وجود اسرائيل اصلا، ولدى المقاومة مبرراتها، وما تقوله في هذا المجال، فوضع لبنان متداخل مع القضية الفلسطينية، وهو كان اكثر الساحات تأثرا وتضررا من هذه القضية، والوجود الفلسطيني في لبنان، قياسا الى عدد السكان، هائل، والتداخلات اللبنانية السورية بمنتهى الحساسية، وعليه فان لبنان يعتبر المسألة الفلسطينية، وعموم المسألة العربية الاسرائيلية، مسألة «امن وطني»، لا تحل الا بحل يشمل القضية الاساسية، بكل تشعباتها ومترتباتها. ليست المعركة المتفجرة من الجنوب اللبناني قضية لبنانية، تتعلق بجزء من الارض، وببعض المحتجزين، وافقها تجاوز الان نطاق لبنان بكثير، ليس جغرافيا، بل على المستويين السياسي والتاريخي، فما نعيشه انقلاب وعودة ظافرة نحو «منطق المقاومة» على مستوى العالم العربي برمته، وهو نتاج تبلورات مضادة وتاريخية تعود الى عام 1967 وما قبله. نحن اليوم في عصر نهوض حركة التحرر العربية الثاني، وقد انفجر وكأنه مولود في غير زمنه، وخارج اوانه المتوقع تاريخيا، (يمكن القول ان هذه هي طبعتنا، من نهوض حركة التحرر العالمية لما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الملحوظة اليوم في امريكا اللاتينية..) وهذا ما يجعلها تمتاز بقوة المباغتة، التي تستثير ردودا خرقاء غير متوازنة من العدو المباشر امريكا واسرائيل، ومن قوى عربية كانت معروفة بالروية والتحفظ، وقد تحولت اليوم الى حليف علني لاسرائيل والولايات المتحدة، اتفاقا مع موقعها الثابت المديد في المسار المضاد للمنطق المقاوم، لقد كانوا موجودين في اصل الصراع ضد عبدالناصر، وفي تخريب بنية وتوجهات المقاومة الفلسطينية، والعمل على احتوائها، وفي تدمير العراق، وتسهيل احتلاله، غير ان الحلف الامريكي ـ الاسرائيلي ـ العربي، يشارف الان على الاندحار، والهجمة الامريكية، على المنطقة تتحول بسرعة الى كارثة على المشروع الامبراطوري الامريكي.

ترى هل يبادر الامريكيون الى التراجع، وهل سيدركون حجم ورطتهم، واحتمالات هزيمتهم الشاملة، ويصدرون اوامرهم الى الحكومة الاسرائيلية، كي تقبل بحل لا يكون مطابقا لرغبات قادتها، حتى لو فعل الامريكيون ذلك، لن تقبل المقاومة بغير الحل الشامل، وعلى العموم، فان صوت العقل بعيد جدا عن الادارة الامريكية، وعن الاسرائيليين معا، وغباء الاثنين، هو ما يمكننا المراهنة عليه كي نطمئن على سلامة واستقامة مسار معركتنا التاريخية الكبرى....

* كاتب من العراق يقيم في باريس

مغالطة الاعتراف الفلسطيني بحق اسرائيل بالوجود

حسني عايش*

■ لقد اذهل الاتحاد الاوروبي والنرويج وكندا معظم بلدان العالم عندما قرروا قطع الدعم المالي عن حكومة حماس بحجة ان حماس لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود، ولا تعلن عن تخليها عن العنف... غير ان هذا الموقف الاوروبي والنرويجي والكندي ينتهك كل بديهة كما تقول فيرجينيا تلّي ـ استاذة العلوم السياسية المشارك في كلية هوبارت ووليم سميث الجامعية ـ في مقال تحليلي سياسي وقانوني لها في نشرة كاونتر بنش (المجلد: 13 العدد 9 بتاريخ 1 ـ 15 ايار سنة 2005) وتضيف: ان منطقا دبلوماسيا ذاويا هو الاساس الذي يقوم عليه هذا الاجراء.

لقد تمّ اختراع السلطة الفلسطينية سنة 1995م لادارة حلّ اوسلو (الضمني) بدولتين. ويبدو ان رفض حماس الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود يلغي الاتفاقية الدبلوماسية التي ارست شروط هذه السلطة. والى ان توافق حماس على هذه الشروط فان المجتمع الدولي يرى في موقف حماس تشكيكا في مشروعية السلطة الفلسطينية. ولسوء الحظ يرى مؤيدو السلطة ان هذا الموقف يضع نهاية لتاييد اسرائيل نفسها لشروط اوسلو وخارطة الطريق. وان كان اولمرت ـ رئيس وزراء اسرائيل ـ يعلن نهارا وجهارا موت هذه الخارطة وسياسته المعلنة القائمة على تجميع المستوطنين في الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية مقبولة (من الغرب) مع انها تدل على نية اسرائيل في ضم اجزاء رئيسية من الضفة الغربية بصورة دائمة. ان البناء المتواصل للجدار والمستوطنات دليلٌ مادي صريح على ان هذه الخطة هي برنامج اسرائيل الحقيقي، الذي انجز نصفه. لا احد لا يوافق على ان هذه التطورات دليل على ابتلاع مستمر لاجزاء كبيرة من اي دولة فلسطينية. كما لا يوافق احد على اختفاء شروط اوسلو مثل ضباب الصباح نتيجة لذلك.

واذا كان الامر كذلك فانه يجب ان يكون واضحا لكل من الاتحاد الاوروبي والنرويج وكندا ان اسرائيل هي التي تقوم بالغاء الاتفاقية الدبلوماسية التي اعترف بها الفلسطينيون باسرائيل. فلماذا التظاهر اذن بعدم قيام اسرائيل بالقاء صفقة السلام اياها التي تطالب هذه الاقطار حماس الآن بالتصديق عليها، في مزبلة التاريخ؟

الجواب الاول على هذا السؤال بديهي لدرجة لا يستطيع احد ان يسخر منه وهو الاذعان الجبان للضغط الامريكي، فالمجتمع الدولي باكمله اما انه يتملقه او مهدد به ليواصل الكلام الكاذب عن خارطة الطريق، فيما هو يقف متفرجا على الولايات المتحدة واسرائيل وهما تمحوان الخارطة من الوجود. ولكن اللامعنى الدبلوماسي يتطلب دائماً بعض التلطيف السياسي او الاخلاقي. والزفة الآن توحي بان اعتراف حماس بحق اسرائيل في الوجود واعلان تخليها عن الكفاح المسلح سيؤديان بطريقة او باخرى الى استعادة الاحوال او الشروط الدبلوماسية لخارطة الطريق، والى انسحاب اسرائيلي شامل من الضفة الغربية، وبالتالي الى تحقيق السلام.

وتضيف الاستاذة تلّي: ان هذا المنطق غير صادق لان كل واحد يعرفَ ان انسحاب اسرائيل من الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية مثل معالي ادوميم، وارائيل، وجوش عصيون... غير وارد لاصرار الحكومة الاسرائيلية على البقاء فيها. الا انه ليس لدى اي دولة او مجموعة من الدول الارادة السياسية او النفوذ او السلطة لتغيير السياسة الاسرائيلية. ان اسرائيل لن تنسحب من الكتل الاستيطانية الكبرى تحت اي ظرف من الظروف ما خلا طارئ وطني، واظهار حماس للود الفجائي لا يشكل هذا الطارئ.

اما الجواب الثاني على السؤال فيكمن في تبني هذا المنطق لادعاءات اسرائيل الخادعة، فالدعاية الاسرائيلية تدعي ان كراهية العرب لاسرائيل غير عقلانية، وانها ناشئة عن فوبيا اليهودية، والتعصب الديني، والتخلف الثقافي، ومن ثم فان اجراءات قاسية فقط يمكن ان تجعل العرب يذعنون للواقع حتى مع استمرار الاحتلال. وحسب هذه النظرية فان احتفاظ اسرائيل بالضفة الغربية ليس في الحقيقة (احتلالا) هدفه ضم الارض بل ادارة لطيفة لها اجبرت اسرائيل عليها اللارغبة الجماعية الفلسطينية والعربية بالاعتراف بحق اسرائيل بالوجود.

ان وقف المساعدات عن حماس اقرار لهذه الفنتازيا الاسرائيلية او الوهم، وهو رفض حماس ـ بسبب عقيدتها الاسلامية الرافضة ـ للعرض الاخير من السلام وليس لان لدى حماس دليلا قويا انه ليس لدى اسرائيل اي نية بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. وهم ـ اي المحاصرون لحماس ماليا ـ يعتقدون انهم سيجبرون حماس بهذه النظرية الملتوية اي بقطع المساعدات الحيوية عنها على التفكير بعقلانية وهجر تطرفها، والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وانهاء كل الافعال العدوانية ضدها، وعلى اثره تكافأ حماس والسلطة الفلسطينية بالعودة الى خارطة الطريق.

اذا وضعنا هذه الحماقة الشفافة جانبا (مع العلم بقضاء امريكا واسرائيل السريع على الظروف اللازمة لخارطة الطريق) فان مشكلات اعمق سوف تطغى على هذه المسالة الورقية، لاننا اذا فكرنا بما هو مطلوب من حماس ان تقوم به، فاننا سنجد انه لا معنى له ايضا فمثلا: ماذا يعني بالضبط الحق في الوجود؟ لا يوجد حق في الوجود للدول حسب القانون الدولي. لقد نشأت هذه المعادلة او المقولة عبر الدبلوماسية الدولية بالذات من اجل اسرائيل فقط. وهي لا تعني مجرد الاعتراف الدبلوماسي الذي هو حقيقة الوجود نفسه. ولا تعني الاعتراف بحق اسرائيل في تقرير المصير كذلك، والا استعملنا هذا المصطلح الشهير (حق تقرير المصير) في الخطاب.

دعونا اذن نتظاهر للحظة ان المطلوب من حماس الاعتراف باسرائيل بالمعنى الدبلوماسي العادي، ففي هذه الحالة يصبح موقف الاتحاد الاوروبي متهافتا، لان الاعتراف الدبلوماسي بدولة ما يتطلب ـ روتينيا ـ حتة حيوية واحدة من المعلومات: الحق في الوجود لكن اين؟ ان حدود اسرائيل لم ترسم بعد. وخططها لهذه الحدود غير معروفة، وبتهور مثير للقلق اعلن اولمرت اننا قد لا نعرفها (حتى سنة 2010م). واذا كان الامر كذلك فان من حق حماس معرفة حدود اسرائيل بوضوح قبل الاعتراف بها. ويجب على المجتمع الدولي معرفة تلك الحدود قبل الاصرار على حماس الاعتراف بحق اسرائيل بهذه الحدود، والا فسُرّ الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود بان لها الحق في الوجود ضمن اي حدود تختارها في السنوات القادمة. وبما ان الفلسطينيين معرضون لفقدان ما بقي لهم من اراض في وطنهم في هذا الوضع الضبابي، فان حماس ترفض المصادقة عليه، فهل في هذا عناد اسلامي متطرف يستدعي تجميد المساعدات؟

والآن دعونا نقوم بتمرين عقلي آخر: هل يمكن مساءلة الكنديين او النرويجيين او الانكليز او الفرنسيين قانونيا بسبب عدم اعترافهم بحق دولة مجاورة في الوجود ولديها قوة عسكرية، وتضع السكان الذين تحددهم اثنيا داخل مدن وتجمعات مسورة متلاصقة في مناطق كندية او نرويجية او انكليزية او فرنسية وتعد العدة لتحويلها الى كانتونات؟ اذن ففي غياب الحدود الواضحة فان الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود يجب ان يعني شيئا آخر وهو يعنيه، وهو واضح جدا في هذا المصطلح او المقولة وهو حق اسرائيل في الوجود كدولة يهودية.

وبعبارة اخرى فان «الحق» المطلوب من حماس الاعتراف به يعني ان بامكان اسرائيل تشكيل او صياغة نفسها كدولة في فلسطين مسكونة ومدارة بصورة رئيسية من اليهود ولليهود اصلا. وبالاعتراف بذلك تصبح مفوضة من حماس لوضع اي قوانين وسياسات لازمة للمحافظة على اكثريتها اليهودية، بما في ذلك رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين المقررة في القانون الدولي، الى وطنهم، وبناء جدران جبارة حول الارض الفلسطينية مصممة لحماية الدولة اليهودية من «التهديد الديموغرافي» من المواطنين الكثر غير اليهود. كما يعني (الاعتراف) اضفاء الشرعية على اعمال اسرائيل (المشينة او الاجرامية) في الماضي مثل طرد الفلسطينيين من بيوتهم سنة 1948م، وكذلك على خططها للمستقبل مثل حجز سكان فلسطين الاصليين في كانتونات او معازل.

لقد اعلنت القيادة الاسرائيلية ان كل هذه الاجراءات ضرورية للمحافظة على اسرائيل «كدولة يهودية وديموقراطية». وعليه لا تقتصر المشكلة على هذا التطهير العرقي فقط. بل تتجاوزه الى حق اسرائيل في مواصلته، المتضمن في عبارة «الحق في الوجود».

المأساة ان التعويض او المقابل لهذا الاعتراف الوارد في عملية اوسلو دمّر تماما بالضمّ الاحادي الاسرائيلي للارض، وتحويل الضفة الغربية الى كانتونات. كما قضى على كل امل بدولة فلسطينية قابلة للحياة. ان حل الدولتين المنشود لا يعمل، فهل يجب على حماس في مثل هذه الظروف الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وهي تقوم بازالة السيادة الفلسطينية جميعا عن الارض؟

اما المشكلة الاكثر احراجا للاتحاد الاوروبي فهي عدم اعترافه نفسه صراحة بهذا المعنى في اطار حق اسرائيل في الوجود، ولا كندا والنرويج ايضا، ولا الامم المتحدة كذلك، لانها لا تستطيع. قد يفاجأ بعض الناس بهذه المعلومة، فالامم المتحدة لم تستخدم هذا المصطلح منذ سنة 1947م، والقرار رقم 181 الذي دعا الى قيام دولة يهودية واخرى عربية وتلاعب بالحدود لتكوين اكثرية يهودية واخرى عربية داخلها، انتهى عندما اقامت القوات الصهيونية اسرائيل على رقعة اكبر من الارض مما مقرر لها ضمت كمية كبيرة من العرب وطردت معظمهم. وصار لهم كلاجئين، حسبُ مواثيق جنيف، الحق في العودة الى بيوتهم وقراهم ومدنهم. لكن عودتهم تقضي على الاكثرية اليهودية فيما اصبح معروفا باسرائيل، ومن ثمّ لم تسمح لهم اسرائيل بذلك. في ضوء ما مرّ لا تستطيع الامم المتحدة ان تقر ان اسرائيل دولة يهودية (اي كدولة تستطيع قانونيا المحافظة على الاكثرية اليهودية) من دون التناقض مع القانون الدولي الخاص بحق اللاجئين في العودة. وعندما تشير الامم المتحدة اليوم الى اسرائيل فلا تشير اليها كدولة يهودية، لانه لا يمكن منح اسرائيل اي حق لصياغة نفسها على اساس اثني. ان الاعتراف بحق اي دولة لصياغة نفسها قانونيا على اساس اثني يشكل اهانة وانتهاكا لمواثيق الامم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان واللاتمييز. ذلك كان في الاربعينيات من القرن الماضي في ايام المانيا النازية واليابان الامبراطورية. لا تستطيع الامم المتحدة ولا الاتحاد الاوروبي اليوم التصديق صراحة على حق اسرائيل في تشكيل نفسها على هذا الاساس، لكن امريكا وضعت الاتحاد الاوروبي وكندا والنرويج... في شرك، لانهم اذا اصروا على اعتراف حماس باسرائيل كدولة يهودية (اي مع حقها بالمحافظة على اكثرية يهودية) فان عليهم ان يقرروا صراحة انها تحكم على هذا الاساس. لكنهم لا يستطيعون التصديق صراحة على حق اسرائيل بالاثنية لان ذلك يعارض القانون الدولي والدبلوماسية الاوروبية والنرويجية والكندية في كثير من الصراعات. اذن فعلى اي اساس يطالبون حماس القيام بذلك؟

واسوا من هذا لهم او عليهم اصرارهم على وجوب محافظة الدولة الفلسطينية على ديموقراطية مستقرة وضامنة لحقوق متساوية لجميع مواطنيها بغض النظر عن الدين او العرق. اذا كانوا يطالبون دولة فلسطين بهذه المعايير فلماذا لا يطالبون اسرائيل بها؟ واذا كانوا يطالبون اسرائيل بها فان الاساس المنطقي لحل الدولتين يتبخر.

تقوم خارطة الطريق على الفرضية التي ترى ان الحل السلمي الوحيد في فلسطين يكمن في اقامة دولة لليهود واخرى لايٍ كان. لكن اذا كان حق اسرائيل في الوجود لا يتضمّن المحافظة على اكثرية يهودية (لان ذلك يتطلب تشريعات تمييزية) وتطهيرا عرقيا، واغتصابا للارض، وتصميماً اجتماعيا فان المنطق الاثني الذي يدعو الى انشاء دولتين يختفي: لماذا نطالب باقامة دولتين علْمانيتين وديموقراطيتين متجاورتين فوق هذه الارض الصغيرة؟ لا احد منهم يستطيع تقديم جواب لهذا السؤال لان الخشية من الديموغرافية الاثنية الفلسطينية هي الاساس الوحيد لسياستهم. اذن فما الذي يطالبون حماس به؟ هل هو الاعتراف باسرائيل كدولة اثنية مع الحق في الوجود ضمن الحدود التي تختارها حتى وان كان ذلك بمثابة انتحار وطني للفلسطينيين، وانتهاكا للمبادئ التي يرجعون اليها في دبلوماسيتهم وقوانينهم الداخلية وقيمهم عن اللاتمييز؟ ام ان المطلوب من حماس لتجنب هذا الوضع الشائك الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود كدولة عادية حتى وان كان معنى الدولة العادية (غير الاثنية) يمكن ان يجبر اسرائيل على السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة، مما يعني ان الاتحاد الاوروبي والنرويج وكندا... لا يؤيدون اسرائيل في المحافظة على اكثرية يهودية؟

تحتاج هذه الاحجية الى لقاء عاجل للدبلوماسيين والبرلمانيين ووزراء الخارجية لتحديد مواقفهم، بدلا من محاولة تجويع الفلسطينيين، والا فان تجميد المساعدات ليس وحده كلاما فارغا وبلا معنى، بل منطق خارطة الطريق ايضا.

وبما ان ما تذهب اليه الاستاذة فرجينيا تلّي صحيح، فإن على حماس التمسك بموقفها، لان كثيراً من الفئات العربية والمسلمة وبخاصة من رجال الاعمال والقطريين والطائفيين تنتظر انقلاب حماس على هذا الموقف لتندلق على اسرائيل وتتنازل نفسيا وقانونيا وسياسيا وتاريخيا عنها اي ما دامت حماس (الاسلامية) فعلت ذلك.

* كاتب من فلسطين

بوش والاقزام السبعة!

زهير اندراوس*

■ في هذه الايام العصيبة التي تمر على الامة العربية نجد انه من الضرورة بمكان تسمية الامور بمسمياتها وعدم الانحراف او التراجع قيد انملة عن المواقف التي نؤمن بها ونعمل بموجبها، وبالتالي علينا توخي الحيطة والحذر في التعامل مع العدوان الاسرائيلي الغاشم على لبنان ارضا وشعبا، وعدم الانجرار وراء الانظمة العربية المتآمركة والمتأسرلة والمتآمرة على مصالح الامة، هذه الانظمة بدعم من بعض المثقفين الذين قاموا بفعلة لم يشهدها التاريخ الانساني من ذي قبل، وهي الوقوف مع اعداء الامة، وتجريم المقاومة وتبرير العدوان البربري والهمجي الذي تشنه آلة الحرب الاسرائيلية بهدف اضعاف لبنان وتأليب الراي العام اللبناني والعالمي ضد الشيخ حسن نصر الله، الامين العام لمنظمة حزب الله، للانقضاض عليه وشمل لبنان في المشروع الامريكي ـ الاسرائيلي للهيمنة على العالم، وتنفيذ المخططات المبيتة ضد الشعوب العربية والاسلامية، ووضعها تحت الرقابة، وتنصيب حكومات موالية لادارة مجرم الحرب جورج بوش، الذي اثبت هذا الاسبوع ان عقله وقلبه ولسانه تحمل كمية لا باس بها من القاذورات، التي لا يشرفنا ان نكتبها من على صفحات الجريدة. وفي هذا السياق لا بد من تسجيل بعض الملاحظات غير الاولية على الوضع الذي آلت اليه المنطقة بسبب الازمة المفتعلة التي ابتكرتها اسرائيل لتجد المبررات والمسوغات لضرب لبنان:

اولاً: التاريخ علمنا ان حل الصراعات بين بني البشر لا يتم بقوة وجبروت السلاح، وانما عن طريق المفاوضات بين الطرف المعتدي، اسرائيل، وبين الطرف المعتدى عليه، من الاطفال والنساء والمسنين والرجال في لبنان.

ثانياً: قال عامي ايالون، النائب في الكنسيت ورئيس جهاز الامن العام (الشاباك) سابقا، انه كان فخورا جدا لو انه قاد العملية التي نفذها حزب الله وتم خلالها اسر الجنديين الاسرائيليين الاسبوع الماضي، اي انه اعتراف ضمني من قبل مسؤول سياسي وامني اسرائيلي بان العملية كانت نوعية وكسرت شوكة من شوكات الجيش الذي (لا) يقهر. بالاضافة الى ذلك، فاننا نؤمن بان موقف حزب الله القائل بان عملية الاختطاف تمت لمقايضة الاسرى باكثر من عشرة آلاف اسير عربي وفلسطيني يقبعون في غياهب السجون الاسرائيلية هو موقف مشرف، لان الانظمة العربية من المحيط الى الخليج لم تقم حتى اليوم باطلاق سراح